التعاون الامني الاوروبي في الحد من الهجرة غير الشرعية

نوري محمد إبراهيم ـ باحث دكتوراه / قانون عام وعلوم سياسية

المقدمة :

إن الأحداث والتطورات التي شهدتها منطقة حوض البحر الgبيض المتوسط لم تكن وليدة المصادفة واللحظة الراهنة ، وإنما هي بالتأكيد حصيلة تفاعلات عميقة الجذور تاريخيا فضلا عن المتغيرات الإقليمية والدولية العديدة التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن العشرين الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين فالاستراتيجية الأوروبية هي وضع ترتيبات أمنية مشتركة ودائمة لدول المنطقة ، منها الحد من التسلح وضمان الأمن الاجتماعي وتوازن القوى بالشكل الذي يحقق الاستقرار الأمني والسياسي لدول المنطقة وتأثير ذلك في المناطق المجاورة ، ووضع مشاريع للتعاون الاقتصادي المشترك في شتى المجالات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تنهي الركود الاقتصادي والعمل على تسوية الصراعات القائمة والموجودة وفق مخططات استراتيجية وبناء علاقات جديدة وسلمية في عموم منطقة حوض البحر المتوسط وذلك لتحقيق الاستقرار السياسي الأمني للمنطقة بما يخدم السياسة الأوروبية ويجعل منطقة المتوسط منطقة آمنة من أي تهديد لضمان الاستقرار ، وإن من أهم قضايا الأمن وشروطه الموازنة في العلاقات الدولية بين ضرورات الأمن الخاص وأمن المجاورين اقليميا ودوليا وإن ما يحدد السياسة الأوروبية هو إمكان مساندتها استراتيجية الأمن بتكوينها ضغطا أو تحويلا حقيقيا في سياسة الدول الأخرى وأن العناية بالأمن تستدعي العناية بالأمن الداخلي الذي يقوم على الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال تعزيز الديمقراطية الاجتماعية والسياسية وتأكيد المشاركة في اتخاد القرار السياسي المركزي والعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية من خلال تحقيق التنمية الشاملة .

إشكالية البحث :

المفهوم الأوروبي للأمن :

يقترن المفهوم الأوروبي للأمن بالمساعي الأوروبية بجعل منطقة حوض المتوسط منطقة سلام واستقرار دائمة ، وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة ، ويتسم المفهوم الأوروبي للأمن عموما بالتعقيد حيث يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يعمل على : [1] **الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**

، لا سيما أن عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الأوروبي قد وصل عام 2005م إلى 14 مليونا ويصل معدل الزيادة السنوي للمهاجرين في أوروبا إلى 1.5 مليون مهاجر هدفهم الاستقرار والعيش وأن اتساع العضوية في الاتحاد الأوروبي وامتداد حدوده إلى ما كان يعرف بأوروبا الشرقية قد زاد بطبيعة الحال من الحدود البرية والحدود البحرية ، إذن فاتساع عضوية الاتحاد الأوروبي وما ترتب على ذلك من اتساع وامتداد حدوده البرية والبحرية سيتطلب مزيدا من التنسيق والتعاون بين أعضاء الاتحاد من ناحية وبين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من ناحية أخرى حتى يمكن المحافظة على استقرار الحدود .

ولقد اتخذت المفوضية الأوروبية في هذا السياق عدة إجراءات عملية بهدف تأسيس منطقة أوروبية للحرية والأمن والعدالة وهي عبارة عن استراتيجية بدأ العمل بمرحلتها الأولى عام 1999 م ، وتدخل مرحلتها الثانية حيز النفاذ عام 2005 م ، حيث سيتم تقنين نظام اللجوء السياسي المشترك في أوروبا إلى جانب دعم سياسة التأشيرة المشتركة ووثائق السفر الأمنية ، وتأسيس منطقة أوروبية للعدالة والشؤون المدنية ويتضح أن للاتحاد الأوروبي مفهوما محددا للأمن يأخذ في الحسبان تحديات النظام العالمي الجديد والعولمة وثورة المعلومات وغيرها من التطورات المحلية والإقليمية والعالمية ويلاحظ أن المفهوم الأوروبي للأمن يعتبر إلى حد كبير مفهوما إجرائيا يعكس وجود استراتيجية قابلة للتطبيق ونتناول هذه الدراسة من خلال الآتي :

ـــ (البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا) .

على امتداد التأريخ البشري، ما فتئت الهجرة تشكل تعبيرا عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة، والهروب من الفقر، وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش الكريم [2] . .

إذ يلخص العالم الديموغرافي الفرنسي، ألفريد صوفي، إشكالية الهجرة بقوله:" إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات ".

والحقيقة أن الهجرة ظاهرة تأريخية أسهمت في إعمار الأرض، وهي تلعب دورا مهما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات ، وفي بناء حضارة إنسانية مشتركة .

ولا يقلل من هذا الطموح كون الهجرة في المرحلة التاريخية المعاصرة ذات اتجاه واحد، بسبب الأوضاع السيئة في مناطق كثيرة من الدول النامية ولانعدام التوازن في العالم[3] ، مما جعل المهاجرين غير الشرعيين يخاطرون بحياتهم وبكل ما لديهم ، حالمين بتحقيق مستوى معيشي أفضل ، والتخلص من شبح الفقر الذي يطاردهم في

بلادهم وينطلقون بعدها بقوارب شبه بالية عبر مياه البحر المتوسط ، ويتوجهون في الغالب نحو شواطئ أوروبا . الكثير منهم يبحر باتجاه الشواطئ الإيطالية ، في حين يتوجه القسم الآخر إلى شواطئ اليونان ومالطا أو إسبانيا . منهم من وصل إلى وجهته ، بعد أن تم إنقاذه من الغرق ، ومنهم من لم يحالفه الحظ ، وأصبح جثة هامدة ابتلعتها مياه المتوسط .

هذا المشهد الدرامي الذي تجري أحداثه قبالة شواطئ جنوب القارة الأوروبية لا يزال يتكرر[4] وقد تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين ، بل أصبحت هاجسا يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبي ، ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع .

ونتيجة لذلك ، أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول المجموعة الأوروبية من أهم القضايا الأمنية[5] ، خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين

ونظرا للنواحي والاعتبارات السابقة ، بدأ اهتمام حكومات دول الاتحاد الأوروبي بمشكلة الهجرة غير الشرعية ، في محاولة لوضع حلول لها ، وذلك بالتعاون وبالاشتراك مع الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط . غير أن هذا الاهتمام من قبلها قد ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا ، بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية [6]

ومن هنا ، يُثار التساؤل حول ما إذا كانت المقاربة الأمنية التي انتهجها الاتحاد الأوروبي تعد الحل الأنجع لهذه المعضلة أم لا، وبعبارة أخرى ، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى فعالية ونجاعة الحلول الأمنية التي كرسها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط ؟

وتنبثق من السؤال الرئيسي السابق الأسئلة الفرعية التالية :

ـ كيف أسهمت سياسة الاتحاد الأوروبي في ازدياد الهجرة غير الشرعية من الشمال الأفريقي ؟

ـ ما هو مضمون الآليات والحلول الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ؟

ـ ما مدى إنسانية الحلول الأمنية للاتحاد الأوروبي ؟ وما مدى تماشيها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية تم تقسيم البحث إلى مطالب ثلاثة وهي :

أولا – بداية الاهتمام الأوروبي بالهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط .

ثانيا – مضمون الحلول والآليات الأمنية للاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط .

ثالثا – تقييم السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية .

أهمية الموضوع :

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي يشهدها العالم ، حيث أصبحت مشكلة تعاني منها اغلب الدول وإن اختلفت درجة الحدة من دولة إلى أخرى ، فهي ظاهرة لها تأثيرها المباشر على الوضع الصحي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، مما يدفع البلدان المتضررة لاتخاذ عدة إجراءات للحد من هذه الظاهرة واستئصالها ، وتسليط الضوء على واقع ومتغيرات العلاقات الأوروبية ، واستكشاف أهم ملامح ومحددات ومقومات التعاون الأوربي في مواجهة أهم القضايا التي تعكس حقيقة الثقل الأوروبي المعاصر، وواقع العلاقات الأوربية ومتغيراتها وعلاقاتها مع الآخرين في القضايا المطروحة

أهداف البحث :

- يهدف البحث إلى توضيح واقع العلاقات الأوربية والمتغيرات الدولية التي تحدث .
- إبراز السياسة الأوربية تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية .
- بحث التعاون الإقليمي بين أوروبا ودول أخرى .

منهج البحث :

منهجية الدراسة هي المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي الذي يسرد تاريخ السياسات وهو يعكس في واقع الأمر استخدام أسلوبين من أساليب البحث العلمي لغرض التعرف على أبعاد السياسة الأوربية تجاه قضايا دولية.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت التعاون والعلاقات الاوروبية ، ومن هذه الدراسات اخترنا دراستين وهما :

الدراسة الأولى : البعد الامني للشراكة الأورومتوسطية (رسالة ماجستير للأستاذ/ عبد السلام عمر القجامية) أكاديمية الدراسات العليا عام 2009م ، حيث توصلت فيها إلى النتائج التالية:

ـ شعوب دول الضفة الشمالية للمتوسط عند استكمال وحدتها في إطار الاتحاد الأوروبي ، بأن أمنها واستقرارها مهدد بوجود بعض الأخطار من دول الضفة الجنوبية للمتوسط مثل الهجرة غير الشرعية ، مما أدى بدول الضفة الشمالية للمتوسط إلى التفكير في طريقة لاحتواء الحوار التي تزداد اتساعا بينها وبين جيرانها .

الدراسة الثانية : دراسة ماجستير للأستاذ (محمود مسعود المنصوري) أكاديمية الدراسات العليا في طرابلس 2009م بعنوان (التنافس الأوروبي الأمريكي على دول المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة) واستنتجت هذه الدراسة ما يلي :

إن أوروبا في حاجة لمنطقة جنوب المتوسط تؤكد من خلالها حضورها الدولي الفاعل والمؤثر في تقرير مصير السياسات الإقليمية ومن أجل ضمان السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، حيث يطغى على الأوروبيين ضغط مخاطر عدم الاستقرار في الضفة الجنوبية للمتوسط لا سيما في الهجرة غير الشرعية ، وانعدام الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وخشية امتدادها وتأثيراتها على اوروبا ، عن طريق المجتمعات المغاربية في المهجر ، وبما أن اوروبا التي ترى في جنوب المتوسط فناءها الخلفي وتصر على أنها ليست مستعدة للتنازل عن دول جنوب المتوسط وهذا يعتبر لأوروبا ذا أهمية كبيرة لما له من استراتيجية لأوروبا باعتبارها تطل على جنوب البحر المتوسط .

المطلب الاول – بداية الاهتمام الأوروبي بمحاربة الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط :

إن تاريخ الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يعود إلى الفترة الممتدة من الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي . وحيث كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة فلم تكن قد أصدرت قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها . ولكن مع أوائل السبعينيات ، شعرت الدول الأوروبية ، نسبيا ، بالاكتفاء من الأيدي العاملة مما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية . وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية " شنجن " التي دخلت حيز التطبيق بدءا من يونيو سنة 1985م ، الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورج وهولندا والتي تسمح

لحامل تأشيرة أي دولة من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول .

ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام 1990م ، وهو العام الذي شهد توسع الاتحاد الأوروبي [7]

ومنذ عام 1995م ، أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا ، لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية عبر تنفيذ مقررات " القانون الجديد للهجرة " والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة [8] .

وكان لهذه الإجراءات أثر عكسي ، إذ تركت في أوساط الراغبين في الهجرة إليها شعورا بالإحباط، مما أدى إلى تنشيط حركة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية بشكل لافت للانتباه، وذلك عبر وجهات مختلفة ، مثل البوابة الشرقية المتمثلة في بولندا وروسيا وأوكرانيا ، وبوابة البلقان ، وصولا إلى الخيار المفضل لدى العديد من الأفارقه، والمتمثل في البوابة (الإسبانية – المغربية) عبر مضيق جبل طارق[9].

وقد انطلق النقاش في الدول الأوروبية حول قضية الهجرة غير الشرعية إليها وموضوع طلبات اللجوء في عام 1999م لكن السعي إلى إيجاد سياسة أوروبية موحدة بين بلدان الاتحاد كافة لم يتضح إلا في قمة سالونيكي التي عقدت في 19 يونيو سنة 2003م ، جاء انعقاد هذه القمة في ضوء التطورات السياسية والاندماجية التي انخرط فيها الاتحاد الأوروبي ، بعد التصديق على الدستور الموحد وهياكل الاتحاد الجديدة واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القارة الأوروبية .

حاولت هذه القمة وضع معايير موحدة لدول الاتحاد ، من أجل التصدي للهجرة السرية وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محددة . وقد فشلت القمة في ذلك بسبب الاختلاف بين الأوروبيين في تقييم موضوع الهجرة ، وأهميتها بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية[10].

وفي الإطار نفسه ، وللعرض ذاته ، نظمت العديد من الاجتماعات الثنائية والجماعية في محاولة لاحتواء الظاهرة ، **يذكر منها ما يلي :**

ــ عقد المؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ، الذي تم في الرباط شهر سبتمبر سنة 2005م في موضوع خصوصية دور هذه المنظمة في سياسات الهجرة والاندماج .

ـــ تنظيم مؤتمر بالمغرب في أكتوبر سنة 2005م ، شارك فيه وزراء داخلية دول5 + 5 ، لمناقشة تزايد الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، ووضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة .

ـــ عقد (المؤتمر الأوروبي ـــ الأفريقي) الأول لمكافحة الهجرة السرية بالرباط في سنة 2006م، بمشاركة العديد من الدول الأفريقية والأوروبية والعربية، لإقامة شراكة وثيقة بين الدول التي يأتي منها المهاجرون والدول التي يتوجهون إليها والربط بين المساعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة بتعزيز الرقابة عند الحدود، واتفاقيات إعادة قبول المهاجرين السريين .

ـــ عقد (مؤتمر باريس) في نوفمبر سنة 2008م [11]. ويعتبر هذا المؤتمر مرحلة ثانية بعد عقد مؤتمر الرباط ، كما أنه يأتي بعد شهر من اعتماد الاتحاد الأوروبي " اتفاقية للهجرة واللجوء " باقتراح من فرنسا ، لتنظيم تدفق موجات الهجرة، على ضوء الحاجة إلى الأيدي العاملة في دول الاتحاد الأوروبي .

وشارك في مؤتمر باريس نحو 80 وفدا ، بينها وفود الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وسبعة وعشرون دولة أفريقية وهي الدول الخمس عشر الأعضاء في الرابطة الاقتصادية والنقدية في وسط إفريقيا، وأربع دول من أعضاء اتحاد المغرب العربي، وهي ليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس ، بدون مشاركة الجزائر ، بالإضافة إلى مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، واعتمد مؤتمر باريس برنامجا للتعاون في الفترة ما بين عامي 2009م و 2011م في تنظيم الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة غير المشروعة، وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية [12] .

المطلب الثاني – مضمون الحلول والآليات الأمنية للاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط :

تشهد تعبئة سياسية وأمنية على صعيد بلدان الاتحاد الأوروبي ، في صيغة لقاءات مرنة تشارك فيها الدوائر الأمنية للبلدان الأوروبية الخمس الكبرى ، التي تقصدها غالبية تيارات الهجرة السرية ، وهي إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا [13] .

وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال إفريقيا على منع المهاجرين غير الشرعيين ، بالقوة ، من التسلل إلى أوروبا سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز ، أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين . كما سعت هذه الجهود إلى تدعيم الاتفاقيات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط ، التي تتيح الدعم المادي واللوجيستي لحكومات شمال إفريقيا ،

وكذا اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود ، والرفع من قدرات الحراسة ، وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم . بالإضافة إلى إنشاء بنك معلوماتي أوروبي للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل أوروبا ، **وهو ما سوف نتناوله على النحو الآتي :**

1- إنشاء مراكز الاعتقال :

قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية ، حيث يحتجزون بها حتى ترحيلهم إلى بلدانهم ، ولا توجد في هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة في الاعتقال. وقد سمح القانون الجديد، الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008م ، باحتجاز المهاجرين غير الموثقين ، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم، ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهرا، مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الاتحاد. وقد انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في أكتوبر سنة 2008م، فترات الاحتجاز الواردة في القرار، ورآها مفرطة وتؤدي للإضرار بالحق في حرية المهاجرين [14].

كما تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات المنظمات الحقوقية، لاسيما فيما يتعلق بوجود مزاعم المعاملة السيئة وغير الإنسانية بحق المحتجزين [15] بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شئون اللاجئين .وقد تقدمت ألمانيا وبريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالاتحاد الأوروبي إلى دول الشمال الإفريقي ، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء ، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضع اللاجئ أم لا ، وهي الفكرة التي طرحت في أثناء عقد قمة الاتحاد الأوروبي في يونيو سنة 2003م ، حيث تمت الدعوة إلى أن تقوم المفوضية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسرا وسهولة في الإدارة ، لتنظيم دخول الأفراد إلى الاتحاد الأوروبي ، ممن هم بحاجة للحماية الدولية . إلا أنه وبعد عام رفضت المفوضية إعداد إجراءات للاتحاد الأوروبي لتنظيم دخول ملتمسي اللجوء ، لكنها روجت لفكرة برنامج إعادة توطين اللاجئين في الاتحاد الأوروبي ، في إطار التعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين. [16]

وتعليقا على اقتراح وزيري الداخلية الألماني والبريطاني بإقامة معسكر لاستقبال المهاجرين في خمس دول شمال إفريقية [17]، وبحث طلباتهم هناك قبل إقدامهم على مغامرة الهجرة غير الشرعية، يقول الباحث ستيفان ألتشر من معهد دراسات الهجرة

المقارنة : " حتى الآن ، لا يحظى هذا المشروع بأغلبية كافية في الاتحاد الأوروبي. ومن وجهة نظري، فإنه مادام لا يوجد نظام قانوني يمكن الاعتماد عليه في هذه الدول، ومادامت حقوق الإنسان لا تحظى بالاحترام هناك ، فإن هذا الاقتراح يبقى غير صالح للنقاش . إضافة إلى أن اقتراحا كهذا لن يحل مشكلة الهجرة غير الشرعية كما يتوقع أصحابه، ولكن سوف يزيحها فقط إلى دول أخرى خارج حدود الاتحاد الأوروبي."[18] وتجدر الإشارة إلى أنه، وفي اجتماع أكتوبر سنة 2008م ، لوزراء الداخلية الأوروبيين في هولندا، انقسم الوزراء حول هذا الاقتراح. وفي شهر ديسمبر من العام نفسه، صوتت لجنة البرلمان الأوروبي للحريات المدنية والعدل والشؤون الداخلية على رفض فكرة "إبعاد مسؤوليات الاتحاد الأوروبي، الخاصة بملتمسي اللجوء في أماكن أخرى. وفي الوقت نفسه لم تعرض أي من حكومات شمال إفريقيا الأرض اللازمة لمراكز استقبال الاتحاد الأوروبي المزمع إنشاؤها، إذا كان القرار قد أصدر وبحلول فبراير سنة 2005م ، أقر وزراء الداخلية للاتحاد الأوروبي في اجتماع لوكسمبورج أن الفكرة قد ماتت[19] .

2- **أسلوب الترحيل :**

قام المجلس الأوروبي في أكتوبر سنة 2008م بتبني الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة، وهو حجر أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي في النصف الثاني من عام 2008م ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبي للسعي إلى تبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا لبلادهم، والعودة للدخول في اتفاقات مع دول الأصل، لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين، ويثير الاتفاق المخاوف بشأن أثره المحتمل على الحق في الحياة الأسرية، والحظر على الإعادة إلى خطر الاضطهاد أو المعاملة السيئة، وفي 2008م تبنى البرلمان الأوروبي قرارا مثيرا للجدل عن المعايير والإجراءات المشتركة للدول الأعضاء، الخاصة بإعادة مواطني الدول الثالثة المقيمين بصفة غير شرعية، والمعروف باسم قرار الإعادات[20].

وأشار الدكتور "لويس مارتينانز"، الأستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس، إلى إبرام 40 اتفاقية في هذا المجال لطرد المهاجرين غير الشرعيين، ويقدر عدد ضحايا الظاهرة أكثر من ضحايا الإرهاب ، إذ لقى 10 آلاف إلى 30 آلفا حتفهم أثناء محاولتهم العبور إلى أوروبا ، استنادا إلى إحصاءات المنظمات غير الحكومية[21] .

كما تكشف الإحصاءات عن أنه مع استمرار تدفق الهجرة غير المشروعة على السواحل الأوروبية ، تتزايد عمليات الترحيل .

ومثال هذه الأخيرة عمليات الرحيل التي قامت بها السلطات الإيطالية ، والتي شملت ترحيل 24 ألفا و 234 مهاجرا إلى بلادهم الأصلية في عام 2008م [22].

3- الاتفاقيات الأمنية :

تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الأفريقي ، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية . ومثال ذلك الاتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس عام 2007م . وبموجب هذه الاتفاقية ، تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية . معارة مؤقتا من إيطاليا ، ويتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع . وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ ، في مواقع انطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين ، سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية. كما ألزم هذا الاتفاق إيطاليا بإمداد الجانب الليبي بعدد ثلاث وحدات بحرية ، في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ، والقيام في الوقت ذاته بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية ، والمقرر للقيام بعمليات الدوريات المشتركة [23] .

. ولا تعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بين البلدين ، وإنما أبرمت أيضا في فترة سابقة عنها بالضبط في عام 2003م ، مذكرة تفاهم بين الحكومة الإيطالية وليبيا للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك [24] .

وعلى المنوال ذاته ، أبرم اتفاق بين إيطاليا وتونس ، يقضي ـ أيضا ـ بأن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة ، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بين البلدين[25].

وعلى النحو نفسه، عقدت ـ أيضا ـ اتفاقيات أمنية أخرى بين بقية دول الشمال الأفريقي الأخرى ، كالجزائر ومصر والمغرب ، مع دول الاتحاد الأوروبي ، خاصة فرنسا وإيطاليا إسبانيا وألمانيا.

وعموما ، يمكن إبداء ملاحظتين اثنتين بشأن هذه الاتفاقيات الأمنية :

أولا – يلاحظ أن هذه الاتفاقيات تبقى محدودة بين عدد من الدول ، الواقعة على ضفتي حوض البحر المتوسط ، فلم تأخذ طابعا موسعا شاملا لجميع دول الاتحاد الأوروبي كبريطانيا ومالطا ، اللتين انتقدتا لعدم تحملهما العبء مع باقي الدول الأوروبية فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية . فمالطا على سبيل المثال ، ترفض حتى انقاذ المهاجرين في

البحر ، ولا تسمح للسفن التي تحمل المهاجرين الذين تم إنقاذهم من قلب البحر بالدخول إلى مرافئها ، وقد وصل إلى مالطا أكثر من 1000 مهاجر في عام 2008م[26] .

ثانيا – إن الدعم اللوجيستي المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية محدود ، بتقديم وسائل ومعدات وإمكانيات مادية معتبرة ، كعدد من الطائرات المروحية ، أو أجهزة الرادار الساحلية ، والزوارق السريعة، ومناظير الرؤية الليلية ، والتي تظل غير كافية لمحاربة الهجرة غير الشرعية . فالبلدان التي ترشحها الدوائر الأمنية الأوروبية تضطلع بدور "المقاول من الباطن" في قمع تيارات الهجرة لا تمتلك التجهيزات الحديثة والكافية ، والقدرات البشرية المدربة على حماية الحدود ، خاصة عندما تمتد على ألاف الكيلو مترات المشتركة مع البلدان الأفريقية ، كما أن بعضها قد يرفض الاضطلاع بدور الشرطي لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي[27] .

4- تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية :

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها ، يذكر من بينها : المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي القاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار . وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية ، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء . وفي الوقت نفسه ، قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات ، ودعمت هذه المراكز بجهاز " سيف " وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق . بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم " شبكة الحصان البحري " ، لمراقبة عمليات الهجرة السرية ببوغاز جبل طارق بين أفريقيا وأوروبا ، بتكلفة تقدر بأكثر من 3,5 مليون يورو . ومن شأن هذا الإنجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية ، خاصة المغربية والإسبانية ، اللتين تشتغلان بشكل مشترك منذ سنة 2003م، في إطار التعاون الأمني الأورو- متوسطي لمحاربة الشبكات المتخصصة لتهريب البشر ، التي تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجيستية جد متطورة[28].

وفي أكتوبر سنة 2004م ، تبنى المجلس الأوروبي قرارا بتشكيل الوكالة، لتنسيق جهود دوله الأعضاء في تعزيز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي . وكالة وهي فرونتكس، بدأت العمل في أكتوبر سنة 2005م ، وتوسعت بشكل متواتر منذ ذلك التاريخ [29].

ووكالة حماية الحدود أو " فرونتكس " مخولة أساسا بحراسة الحدود ، لاسيما على امتداد حدود ساحل البحر المتوسط ، وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية

للاتحاد الأوروبي[30]، إذ تعمل بنشاط من أجل وقف تدفق مهاجري القوارب غير الشرعيين من أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي ، عبر تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء . وفي عام 2008م، صادفت فرونتكس نجاحا أقل من حمل الدول الأوروبية على التعاون مع بعضها بعضا، وكذا من دول الشمال الأفريقي. إذ ركزت عملية "نوتيلوس : التي تولتها هذه الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا، لكنها لم تبعد أحدا إلى شمال إفريقيا. ويعزي إخفاقها في هذه العملية إلى" الاختلاف في الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر " . كما أدت عملية " هيرا " الخاصة بفرونتكس عام 2008م إلى ردع وتشتيت نحو 4 آلاف و 373 مهاجرا غير موثقين إلى غرب إفريقيا ، وكانو متجهين إلى جزر الكناري [31]
أما في عام 2009م، فقد تأخرت العملية التالية لنوتيلوس، بسبب عدم اتفاق مالطا وإيطاليا على الدولة المسؤولة عن استضافة الأشخاص الذين تم إنقاذهم من البحر . وللمرة الأولى في تاريخها ، أسفرت عملية لفرونتكس ، في 18 يونيو سنة 2009م عن اعتراض وإعادة مهاجرين من وسط البحر المتوسط إلى ليبيا . وشاركت طوافة بوما ألمانية في العملية الرابعة نوتيلوس، المنسقة من قبل حرس الحدود الإيطالي وفي اعتراض قارب يحمل 75 مهاجرا على مسافة 29 ميلا جنوب لامبادوسا . وتناقلت التقارير ان حرس الحدود الإيطالي سلم المهاجرين إلى قارب دورية ليبي قام الأخير بنقلهم إلى طرابلس ، حيث– وحسب التقارير – " سلموا إلى وحدة عسكرية ليبية " [32] .
وهكذا يلاحظ أن التركيز المستمر ضمن سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة قد انعكس على تعزيز الحدود ، بدلا من ضمانات حقوق الإنسان ، وهو يظهر أساسا – كما سبق أن بينا – في إنشاء وكالة الرقابة الأوروبية على حدود فرونتيكس ، وفي زيادة الميزانية المخصصة لها[33].

5- إجراءات أمنية أخرى لمكافحة الهجرة غير الشرعية بأوروبا :

إضافة إلى الإجراءات الأمنية السابقة الذكر ، تبنى الاتحاد الأوروبي إجراءات أخرى، خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية داخل الأوساط الأوروبية ، لعل أبرزها : بنك المعلومات الأوروبي ، الذي سيراقب تحركات الأجانب في أوروبا عن كثب . وأوضح راديو هولندا في تقرير له بهذا الخصوص ، أن إجراءات مكافحة الهجرة ستجعل الاتحاد الأوروبي قريب الشبه بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يتعين على كل من يدخل إلى الاتحاد أن يدلى بمعلومات شخصية ، ويراقب جيدا إذا كان سيبقى طويلا أم لا . مشيرا إلى أنه في عام 2006م كان هناك نحو 8 ملاين مهاجر غير شرعي في الاتحاد

الأوروبي ، يدخل نصفهم إلى أوروبا بطريقة شرعية لمدة محدودة ، ولكنهم لايعودون إلى بلدانهم الأصلية بعد ذلك . وبين أن أوروبا يدخلها نحو 70 مليون شخص سنويا [34]، الأمر الذي دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى تشديد شروط الدخول على غير الأوروبيين عبر نظام يضمن عدة أمور ، منها : تسجيل وقت الدخول والخروج ، وحفظ وقت الإقامة في بنك أوروبي للمعلومات . وإذا مكث الأشخاص أطول من المدة المسموح بها ، فإن ناقوس الإنذار المخصص يدق ، وتبدأ مباشرة عملية البحث ، وكذلك أن يسمح الأجانب بأخذ معلومات بيومتريه عنهم ، في حالة قدومهم إلى أوروبا ، كما تحفظ بصمات الأصابع وبصمات العين في جهاز الكمبيوتر لجميع من يريد الدخول إلى أوروبا، بمن في ذلك الأطفال البالغون 6 سنوات، وحفظ تلك البصمات لمدة خمس سنوات، على أن يستثنى من ذلك الزوار الذين تعودوا على المجيء إلى أوروبا مثل السياح ورجال الأعمال، فهؤلاء يمكنهم أن يتخلصوا من الإجراءات المعقدة بواسطة جواز بيومتري . ولكن هذه الإجراءات تستغرق سنوات فعليا على المستوى العملي [35].

المطلب الثالث – تقييم السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية :

إن غالبية المشروعات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم على الحلول الأمنية ، وهذه الحلول غير عملية ، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية. ومن ناحية أخرى ، فإن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل ، فقد رأينا أن هناك اتفاقيات ثنائية بين دول مثل إيطاليا وليبيا وأخرى بين الاتحاد الأوروبي وكل من: مصر والمغرب والجزائر، يدفع الاتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل: رفع قدرات الحراسة على الحدود والدعم اللوجيستي المتمثل في طائرات المراقبة، وبناء معسكرات الاحتجاز

فالاتحاد الأوروبي ينفق بالفعل أموالا طائلة ولكن في الطريق الخطأ وبدلا من ذلك ، فمن الأوفق التركيز على دعم مشروعات تنموية ، يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني ، خاصة في القرى والأرياف . أما الحل الأمني ، فقد أثبتت التجارب أنه لا يؤدي إلى نتائج إيجابية [36].

ولعل " الورقة الخضراء " التي أصدرها المجلس الأوروبي في 11 فبراير سنة 2005م تبين أوجه القصور في الرؤية الأوروبية ، إذ تتضمن الورقة الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة . غير أنه لم تتحدث ، في واقع الأمر ، سوى عن العمالة

الشرعية المهاجرة ، التي يحتاج إليها السوق الأوروبي ، دون الحديث عن أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلى أوروبا [37].

كما أن هذه الإجراءات الأمنية المتشددة فشلت في تحقيق الهدف منها ، وهو الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية حسب الباحث (شتيفانألشر) من معهد دراسات الهجرة المقارنة ، إذ يقول في هذا الصدد : " هذه الإجراءات لن تؤدي سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها ، فعلى سبيل المثال، بعد تشديد المراقبة على مضيق جبل طارق ، يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا آخر شرقي الأندلس في جنوب إسبانيا ، ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب، يتعرض الكثير منهم إلى الغرق في البحر ، وهو ما يؤدي فعليا إلى إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلى .

وبالتالي ، تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج هي عكس النتائج المرجوة تماما في حين تبقى الأسباب الرئيسية مثل الفارق الهائل في الوضع الاقتصادي بين الدول الأوروبية و أوطان المهاجرين بدون إصلاح "[38].

كما أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم ، بل يجب أن تنبع من حوار شامل، ومن مقاربة تضامنية وإنسانية ، وتسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتى لا تظل الشراكة الأورو–متوسطية حبيسة التبادل التجاري والسلعي [39] .

من جهة أخرى ، تتعارض هذه الإجراءات الأمنية مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، فالدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا ، هي ذاتها التي تقيد الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية .

فالمادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على :

" حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء " كما تؤكد أن لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي ".

كما أن هذه الدول الأوروبية هي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة للمهاجرين السرين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية ، بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التميز العنصري [40] .

كما أن دول الاتحاد الأوروبي لم تصدق ، حتى اليوم ، على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وإفراج أسرهم لعام 1990م [41] ، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2003م [42] .

مما لا شك فيه أن حكومات البلدان التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل مسؤولية أساسية عن مأساة المهاجرين ، إذ إن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها ، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها ، هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن ، ومجابهة مخاطر الموت عطشا أو غرقا، إلا أنها لا تتحمل وحدها المسئولية عن ذلك .

كما أن قيام الاتحاد الأوروبي بتبني سياسات أمنية ، بالنظر إلى مصالحه فقط ، وإغلاق الحدود لا يمثلان الحل .

فهذا الأخير يكمن في دراسة أسباب الهجرة غير الشرعية في الدول المصدرة لها ، ووضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم ، في سبيل إيجاد فرصة عمل ، وتحقيق حلمه بحياة أفضل.

لذلك وجب التفكير في مقاربة أخرى تكون أكثر شمولية ، تعمل على اجتثاث الظاهرة من جذورها ، عن طريق الإسهام في تنمية المناطق المصدرة للهجرة السرية ، وخلق فرص للعمل بها ، وهو أمر يتفق عليه. فهناك قناعة واضحة لدى الطرفين خاصة دول جنوب البحر المتوسط ، مفادها أنها لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال إعادة دراسة ظاهرة دراسة الهجرة برمتها . ويجب أن يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية بعيدة المدى ، تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع وإسهاما ماديا على مستوى الدول المتقدمة المستقبلة للأيدي العاملة .

الخلاصة :

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي يشهدها العالم ، حيث أصبحت مشكلة تعاني منها أغلب الدول وأن اختلفت درجة الحدة من دولة إلى أخرى فهي ظاهرة لها تأثيرها المباشر على الوضع الصحي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، مما يدفع البلدان المتضررة لاتخاذ عدة إجراءات للحد من هذه الظاهرة واستئصالها ، وتعتبر منطقة حوض البحر المتوسط من أهم المناطق التي تجري فيها هذه الهجرة على مستوى العالم ، ولعل تيار الهجرة غير الشرعية هو إحدى الإشكالات التي تعاني منها الدول الأوربية في الآونة الأخيرة التي تشهد هجرة بشرية مكثفة من جنسيات افريقية

وأسيوية مختلفة ، ولا شك في أن تنامي تيارات الهجرة غير الشرعية هو نتيجة أسباب عديدة أهمها الظروف الاقتصادية والأمنية في دول المنشأ و أن التباينات الكبيرة في مستويات التنمية بين الشعوب وبلدان القصد والمهجر وما نتج عنها من فروق شديدة الوضوح ، بذلك أن أوروبا قد تأثرت بانعكاسات هذه الظاهرة وأصبحت حدودها مفتوحة ، وإن استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين بهذه الطريقة ألا إنسانية التي يتعرض فيها المهاجر غير الشرعي إلى المعاملة القاسية والذل والمهانة بل الموت عطشا أو جوعا أو غرقا ، مما دعت الدول الأوربية إلى زيادة تكثيف الجهود لوضع الحلول الكفيلة لمكافحتها والعمل بكافة الوسائل المتاحة لإيقاف الانتحار الجماعي وتفعيل دور الإعلام المحلي والعالمي للتنبيه إلى مخاطرها على المهاجر .

ومن خلال ما سبق ذكره خلص البحث لجملة من المقترحات وهي :

1 ــ العمل على التعاون والتنسيق والتشاور بين دول المصدر ودول العبور ودول الاستقبال للحد من هذه الظاهرة .

2 ــ العمل على تفكيك شبكات المتاجرة في البشر من خلال تشريع قوانين خاصة بالهجرة غير الشرعية .

3 ــ تكوين مراكز لرصد المعلومات حول الهجرة غير الشرعية وتبادل المعلومات بين الدول .

4 ــ وضع أنظمة حديثة لمراقبة الحدود والتعاون الأمني والتقني .

5 ــ تفعيل دور المؤسسات الإعلامية وتوعية الرأي العام بمخاطر الهجرة غير الشرعية .

6 ــ السعي إلى الحد من مزايا الهجرة غير الشرعية من خلال مكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني للمهاجرين .

الهوامش :

(1)CommuniCation From the Commission to the European parliament and the council, Com (2004)133 final, Brussels, 25-2-2004, pp. 4 – 23

(2)رشيد بداوي ، الهجرة السرية .. بين تنصل الجزائر من المسئولية وازدواجية خطاب الاتحاد الأوروبي 2010 :

http://www.tanmia.ma/IMAG/doc/Immigration.doc

(3)عبدالله تركماني، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو – متوسطية، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006 :

http://www.mokarabat.com/s.1437htm

(4) التنمية بدلا من الحلول الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، دويتشه فيله، 2010 :

http://www.dw-world.de/dw/article/0,.1633352,.00html

(5)جواد الفرخ ، التعاون الثنائي المغربي – الأوروبي في المجال الأمني ، مدونات مكتوب، 2010:

http://jaouadelfarkh.maktoobblog.com

(6)نعمان عبدالغني، الهجرة غير الشرعية .. قوارب الموت وأحلام الشباب العربي ، شبكة النبأ المعلوماتية، 2008 :

http://www.annabaa.org/nbanews/71/.113htm

(7) هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلي أوروبا: أسبابها. تداعياتها . سبل مواجهتها، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، 2010:

http://www.icatu.56org/add/show-chosen-study.php?main-783

(8) محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية ، الجزيرة نت ، 2005:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/187E7A4F-CFC9-4D7B-B565-31AB328917FE.htm

(9)طارق النتشه، تغيرات جوهرية في التعاطي الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية، دويتشه فيله، 2010:

http://www.dw-world.de/dw/article/0،1522228،00htm.

(10) إدريس الكنبوري، أوروبا. القلعة الحصينة في وجه المهاجرين!، مجلة العصر، 2003:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method-home.con&contentID-4250

(11) جواد الفرخ، مرجع سابق.

(12) خالد محمود، مؤتمر أوروبي - إفريقي لمكافحة الهجرة السرية، جريدة الشرق الأوسط، 2008:

-http://www.aawsat.com/details.asp?section-4&article-496317&issueno-109

(13) نور الدين الفريضي، الهجرة هاجس أوروبي! سويس أنفو، 2003:

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid-3609388 -

(14) تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2010:

http://www.hrw.org/en/node/81360 -

(15) حنان شارف، استراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط، موقع الإذاعة الجزائرية، 201- http://www.radioalgerie.dz/?p-34254

(16) حنان شارف ، مرجع سابق.

(17)عارضت الجزائر فكرة اعتبارها مركز لاعتقال المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما تجسد من خلال مقاطعتها للمؤتمر الأوروبي – الإفريقي لعام 2006 بمراكش.
(18)هيثم عبدالعظيم، إشكاليات الهجرة غير الشرعية في ألمانيا ، دويتشه فيله ، 2010 :
http://www.dw-world.de/dw/article/0،،1609743،.00h
(19) حنان شارف ، مرجع سابق.
(20) تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سابق.
(21) حنان شارف ، مرجع سبق ذكره
(22) عبدالحليم إسماعيل، من اليوم تطبق إيطاليا قانون الهجرة غير الشرعية: انتقادات ساخنة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإيطاليا، جريدة الأهرام، 2009:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2/6/2009/REPO.4HTM
(23) ليبيا وإيطاليا توقعان اتفاقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، شبكة الإعلام العربية، 2007:
http://www.moheet.com/newsPrint.aspx?nid-70928.
(24) أميرة نصير، الهجرة غير الشرعية. ومعاناة الأمل والموت، أخبار مصر، 2007:
http://www.egynews.net/wps/portal/reports?params-7558
(25) الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس، الجزيرة نت، 2005:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4A46A07B-A5DA-4DD1-BF92-F99B807A41C.2htm
(26) تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سابق.
(27) نور الدين الفريضي، مرجع سابق
(28) جواد الفرخ، مرجع سبق ذكره
(29) تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.
(30) جواد الفرخ، مرجع سبق ذكره.
(31) تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.
(32) منهج الاتحاد الأوروبي في التعامل مع ليبيا، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2009:
http://www.hrw.org/ar/node/85673/section/3
(33) تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.
(34) ChiffresRegionaux et Nationaux، OrganisationInternationale Pour Les . Migrations، 2010، http://www.iom.int/jahia/Jahia/about-migration/facts-and-figures/lang/en/lang/fr
(35) مكافحة الهجرة غير الشرعية تثير مخاوف المهاجرين، جريدة الوطن، 2008:
http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh-newhit&subjectid
(36) التنمية بدلا من الحلول الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق.
(37) عبد الله تركماني، مرجع سابق.
(38) هيثم عبد العظيم، مرجع سابق.
(39) سامي محمود، الأمن الأوروبي وأرواح الشباب العربي .. أوروبا تنتهك حقوق المهاجرين، الديوان، 2009:

http://aldiwan.org/news-action-show-id-.124htm[1]

(40) سامي محمود، مرجع سبق ذكره.

(41) ووفقا للمادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فإنها تنطبق علي المهاجرين الشرعيين، الذين يكونون في وضعية نظامية، أي الذين أذن لهم بالدخول وممارسة نشاط بتلك الدولة، والحائزين للوثائق الرسمية اللازمة، وكذا علي المهاجرين غير الشرعيين، أي الذين يكونون في وضعية غير نظامية، وغير حائزين للوثائق الرسمية.

(42)Convention Internationalesur la Protection des Droits de tous les Travailleurs Migrants et des Membres de leurfamille ،Wikipedia ،2010 ، http://fr.wikipedia.org/wiki/Convention-internationale-sur-la-protection-des-droits-de-tous-les-travailleurs-migrants-et-des-membres-de-leur-famille #Une-priorit.C.3A9:-les-droits-de-l27.homme-des migrant